المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لِلشَّرِكَاتِ عَنْ الضَّرَرِ البِيئِيّ

Corporate Social Responsibility for Environmental Damage

قريدي سامي *أستاذ محاضر ب
جامعة سطيف2 - الجزائر
s.gridi@univ-setif2.dz

قارس بوبكر2 أستاذ محاضر أ
جامعة سطيف2 - الجزائر
b.karce@univ-setif2.dz

تاريخ الارسال: 2025/03/10	تاريخ القبول: 2025/05/19	تاريخ النشر: 2025/06/03

ملخص :

المسؤولِيَّةُ الاجْتِماعِيَّةُ لِلشَّرِكَاتِ تَعْنِي التِّزامَ الشَّرِكَاتِ بِتَحْقِيقِ التَّوَازُنِ بَيْنَ مَصَالِحِهَا الاقْتِصَادِيَّةِ وَأَثَرِهَا الاجْتِمَاعِيِّ وَالْبِيئِيّ. تَتَحَمَّلُ الشَّرِكَاتُ مَسْؤُولِيَّةَ تَقْلِيلِ التَّلَوُّثِ وَاسْتِخْدَامِ الْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ بِشَكْلٍ مُسْتَدَامٍ، بِالإِضَافَةِ إِلَى الالتِزَامِ بِالْقَوَانِينَ الْبِيئِيَّةِ. كَمَا يَجِبُ عَلَيْهَا الاسْتِثْمَارُ فِي التِّقْنِيَّاتِ الْخَضْرَاءِ وَالْمُسَاهَمَةُ فِي بَرَامِجِ تَوْعِيَةٍ لِحِمَايَةِ الْبِيئَةِ. مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْمُمَارَسَاتِ، تُعَزِّزُ الشَّرِكَاتُ سُمْعَتَهَا وَتُزِيدُ مِنْ ثِقَةِ الْمُجْتَمَعِ وَالْعُمَلاءِ. فِي النِّهَايَةِ، تُسْهِمُ هَذِهِ الْمَسْؤُولِيَّةُ فِي حِفَاظِ الْبِيئَةِ وَتَحْقِيقِ الاسْتِدَامَةِ لِلْأَجْيَالِ القَادِمَةِ.

الكلمات المفتاحية : مسؤولية إجتماعية؛ شركات ؛ ضرر ؛ بيئة

Abstract:

Corporate social responsibility (CSR) means that companies are committed to achieving a balance between their economic interests and their social and environmental impact. Companies bear the responsibility of reducing pollution and using natural resources sustainably, in addition to complying with environmental laws. They must also invest in green technologies and contribute to awareness programs to protect the environment. Through these practices, companies enhance their reputation and increase community and customer trust. In the end, this responsibility contributes to environmental preservation and achieving sustainability for future generations.

Keywords: Social Responsibility; Companies; Damage; Environment.

***المؤلف المرسل :** سامي قريدي

مقدمة:

فِي عَالَمِنَا المُعَاصِرِ، أَصْبَحَتْ قَضَايَا البِيئَةِ مِنْ أَبْرَزِ التَّحَدِّيَاتِ الَّتِي تُوَاجِهُ البَشَرِيَّةَ، وَذَلِكَ نَتِيجَةً لِلتَّطَوُّرِ الصِّنَاعِيّ السَّرِيعِ وَالنُّمُوّ الاقْتِصَادِيّ الَّذِي صَاحَبَهُ تَأْثِيرَاتٌ بِيئِيَّةٌ خَطِيرَةٌ. فَفِي ظِلّ هذا التَّطَوُّرِ، أَدَّتْ الأنشطةُ الصِّنَاعِيَّةُ وَالزِّرَاعِيَّةُ إِلَى تَفَاقُمِ التَّلَوُّثِ وَالْفَقْدِ الْمُتَسَارِعِ لِلْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْحَيَاةِ الْبِيئِيَّةِ. تَتَجَلَّى هذه التَّأْثِيرَاتِ فِي ظُهُورِ ظَاهِرَاتٍ جَمَّةٍ كَالتَّغْيِيرِ فِي الْمُنَاخِ، وَتَدَاعِيَاتِ التَّلَوُّثِ الْمِيَاهِيّ وَالْجَوِّيّ، وَمُشْكِلَاتِ النَّفَادِ لِلْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ. فِي مَوَاقِفِ عِدَّةٍ، تَجَاوَزَتْ هَذِهِ الآثَارُ الحدودَ الوطنية، وَأَصْبَحَتْ قَضِيَّةً عَالَمِيَّةً تَتَحَمَّلُ البَشَرِيَّةُ كُلَّ عَواقِبِهَا.

مِنْ هُنَا نَشَأَتْ فِكْرَةُ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ(CSR) ، كَمُفَاهِيمَةٍ تهدفُ إِلَى تَحْفِيزِ الشَّرِكَاتِ لِلتَّحَمُّلِ بِمَسْؤُولِيَّتِهَا تَجَاهَ المجْتَمَعِ وَالبِيئَةِ، وَإِدْرَاكِ أَنَّ النُّمُوَّ الاقْتِصَادِيَّ لا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلى حِسَابِ صِحَّةِ البِيئَةِ وَرَفَاهِيَةِ الأَجْيَالِ القَادِمَةِ. تُعَتَّبَرُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لِلشَّرِكَاتِ تَوجُّهًا فَاعِلًا لِمُوَاجَهَةِ التَّحَدِّيَاتِ البِيئِيَّةِ، وَتَسْتَدْرِكُ الشَّرِكَاتُ، مَنْ خِلالِهَا، مَسْؤولِيَّاتِهَا فِي تَخْفِيفِ الضَّرَرِ النَّاتِجِ عَنْ عَمَلِيَّاتِهَا، وَتَعْزِيزِ قِيَمِ الاسْتِدَامَةِ وَالتَّنْمِيَةِ المُتَكَامِلَةِ.

فإِشْكَالِيَّةُ هَذَا الْمَوْضُوعِ تَتَمَثَّلُ فِي كَيْفِيَّةِ تَحْقِيقِ التَّوَازُنِ بَيْنَ النُّمُوّ الاقْتِصَادِيّ وَمُتَطَلَّبَاتِ حِمَايَةِ البِيئَةِ، وَهَلْ أَنْ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلشَّرِكَاتِ فِي هَذَا الْمَجَالِ تَقْتَصِرُ عَلَى التِّزَامٍ قَانُونِيّ أَمْ هِيَ مَسْأَلَةٌ أَخْلَاقِيَّةٌ تَتَطَلَّبُ مِنَ الشَّرِكَاتِ تَبَنّي مُمَارَسَاتٍ أَكْثَرَ اسْتِدَامَةً؟ كَذَلِكَ، يُثَارُ التَّسَاؤُلُ حَوْلَ دَوْرِ الحُكُومَاتِ وَالْمُنَظَّمَاتِ البِيئِيَّةِ فِي مُرَاقَبَةِ تَنْفِيذِ هَذِهِ المَسْؤُولِيَّاتِ وَحَوافِزِ تَشْجِيعِ الشَّرِكَاتِ عَلَى الِالتِزَامِ بِمُمَارَسَاتٍ صَدِيقَةٍ لِلبِيئَةِ.

فالْهَدَفُ مِنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ هُوَ اسْتِخرَاجِ دَوْرِ الشَّرِكَاتِ فِي تَقْلِيلِ الضَّرَرِ البِيئِيّ، مِنْ خِلَالِ فَهْمِ كَيْفِيَّةِ تَطْبِيقِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي هَذَا السِّياقِ، وَمَدَى تَأْثِيرِ هَذِهِ الْمُمَارَسَاتِ عَلَى البِيئَةِ وَالْمُجْتَمَعِ. كَمَا سَيَتَنَاوَلُ الْمَوْضُوعُ آليَّاتِ التَّنْفِيذِ، وَالتَّحَدِّيَاتِ الَّتِي قَدْ تُوَاجِهُ الشَّرِكَاتِ، وَمَدَى تَأْثِيرِ القَوَانِينِ وَالسِّيَاسَاتِ البِيئِيَّةِ فِي تَعْزِيزِ هَذِهِ المسؤولِيَّةِ. فالإِشْكَالِيَّةُ الرَّئِيسِيَّةُ فِي هَذَا البَحْثِ هِيَ **كَيْفَ يُمْكِنُ لِشَّرِكَاتِ أَنْ تَتَحَمَّلَ مَسْؤُولِيَّتَهَا الاجْتِمَاعِيَّةَ تَجَاهَ البِيئَةِ وَتُحَدَّ مِنْ الأَضْرَارِ البِيئِيَّةِ النَّاتِجَةِ عَنْ أَنْشِطَتِهَا الاقْتِصَادِيَّةِ؟**

الْمَنْهَجُ الْمُتَّبَعُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ سَيَكُونُ مَنْهَجًا تَحْلِيلِيًّا يَعْتَمِدُ عَلَى دِرَاسَةِ الأَدَبِيَّاتِ السَّابِقَةِ، وَتَحْلِيلِ القَوَانِينِ البِيئِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالمسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالاسْتِفَادَةِ مِنْ تَجَارِبِ الشَّرِكَاتِ الرَّائِدَةِ فِي تَطْبِيقِ هَذِهِ المَبَادِئِ. وعليه فالعُنَاصِرُ الأَسَاسِيَّةُ الَّتِي سَيَتِمُّ تَنَاوُلُهَا فِي هَذَا البَحْثِ

هِيَ: التَعْرِيفُ بالمسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ والضَّرَرُ البِيئِيُّ النَّاتِجُ عَنْ الأَنْشِطَة الصِّنَاعِيَّةِ من خلال بيان أَنْوَاعُ الأَضْرَارِ البِيئِيَّةِ النَّاتِجَةِ عَنْ الصِّنَاعَاتِ المُخْتَلِفَةِ.

التطرق لأَبْعَادُ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ فِي مُوَاجَهَةِ الأَضْرَارِ البِيئِيَّةِ وتَحْلِيلُ كَيْفِيَّةِ تَبَنِّي الشَّرِكَاتِ لِلْمُمَارَسَاتِ البِيئِيَّةِ المُسْتَدَامَةِ. بيان دَوْرُ القَوَانِينِ فِي إِلْزَامِ الشَّرِكَاتِ بِالمسؤولِيَّةِ البِيئِيَّةِ. التعريج على مختلف التَّحَدِّيَاتُ وَالفُرَصُ: الصُّعُوبَاتُ الَّتِي تُوَاجِهُ الشَّرِكَاتِ فِي تَطْبِيقِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي المَجَالِ البِيئِيّ، وَالفُرَصُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَنْشَأَ نَتِيجَةً لِذَلِكَ.

مِنْ خِلَالِ هَذَا البَحْثِ، سَيَتِمُّ سَطْعُ الضَّوْءِ عَلَى أَهَمِّيَّةِ تَكْمِيلِ الأَبْعَادِ البِيئِيَّةِ فِي اسْتِرَاتِيجِيَّاتِ الأَعْمَالِ وَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ تُسَاهِمَ الشَّرِكَاتُ فِي بِنَاءِ بِيئَةٍ صِحِّيَّةٍ وَمُسْتَدَامَةٍ فِي المُسْتَقْبَلِ.

المبحث الأول: مفهوم المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ وَأَساسِيَّاتِهَا

إنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلشَّرِكَاتِ تُعتَبرُ مَفهُومًا حَيَوِيًّا فِي العَصْرِ الحَاضِرِ، وَذَلِكَ بِمَا تَحْمِلُهُ مِنْ دَوْرٍ فَعَّالٍ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ وَحِمَايَةِ البِيئَةِ. فَالشَّرِكَاتُ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ مَجَالِهَا النَّشَاطِيّ، لَهَا تَأْثِيرٌ كَبِيرٌ عَلَى المُجْتَمَعِ وَالْبِيئَةِ. وَمِنْ هُنَا تَأْتِي أَهَمِّيَّةُ مَفْهُومِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ الَّذِي يَحْتَمِلُ بَعْدًا أَخْلَاقِيًّا وَقَانُونِيًّا فِي آنٍ وَاحِدٍ. إذْ يَجِبُ عَلَى الشَّرِكَاتِ أَنْ تَتَحَمَّلَ تَبِعَةَ أَثَرِ أَنْشِطَتِهَا عَلَى البِيئَةِ وَالْمُجْتَمَعِ مِنْ خِلَالِ تَسْنِيمِ المَعَايِيرِ البِيئِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ.

تُعَرِّفُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ فِي العُمُومِ بِأَنَّهَا التَّحَمُّلُ النَّاجِمُ عَنْ النَّتَائِجِ السَّلْبِيَّةِ لِلنَّشَاطَاتِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَالصِّنَاعِيَّةِ، وَيَفْرِضُ عَلَى الشَّرِكَاتِ إِتِّبَاعَ سِيَاسَاتٍ تَحْتَرِمُ البِيئَةَ وَتُحَقِّقُ المَنْفَعَةَ لِلْمُجْتَمَعِ. فَالْقَضِيَّةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِجَنَبٍ أَخْلَاقِيٍّ فَقَطْ، بَلْ تَشْمَلُ نَظَامًا مُتَكَامِلًا يَحْتَاجُ إِلَى إِطَارٍ قَانُونِيٍّ وَمُؤَسَّسَاتٍ تَحْفِيزِيَّةٍ لِضَمَانِ تَطْبِيقِهِ[1].

فِي هَذَا المبحثِ، سَنَسْتَعرضُ مَفهُومَ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ وَأَساسِيَّاتِهَا المَعْرُوفَةِ، حَيْثُ نُحَلِّلُ تَعرِيفَهَا وَمَرَاكِزَ الإِجْرَاءَاتِ الَّتِي تَتَّبِعُهَا الشَّرِكَاتُ لِلتَّحَمُّلِ بِهَذِهِ المسؤولِيَّةِ وَفَهْمِ أَبعَادِهَا وَاتِّجَاهَاتِهَا.

المطلب الأول: تعريف المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ

يُعدُّ تعريف المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ أحدَ العواملِ الأساسيةِ لفهمِ كيفيَّة تأثيرِ الشَّرِكَاتِ على المجتمعِ والبيئةِ. فَالمسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لَا تقتصرُ على تحقيقِ الأرباحِ فحسب، بل تَشْمَلُ التزامَ الشَّرِكَاتِ بتأثيرِ أنشطتها على المحيطِ الاجتماعيّ والبيئيّ. إنَّ هذا المفهوم يُعبّرُ عن واجبِ الشَّرِكَاتِ في تبنّي سلوكياتٍ أخلاقيةٍ تُسَاهِمُ فِي مَكْنَنَةِ تَحْسِينِ وضعِ المجتمعاتِ المحليَّةِ والبيئةِ، وتخفيضِ الآثارِ السلبيةِ الناجمةِ عن أنشطتها. وفي هذا المطلب، سوف

نعرضُ تعريفَ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ بشكلٍ عامٍ من خلال استعراضِ جوانبِها المختلفةِ التي تَشملُ الجوانبِ الأخلاقيةِ والبيئيةِ والاجتماعيةِ.[2]

الفرع الأول: تعريف المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ بشكل عام

تُعَتبرُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ مَفْهُومًا حَيَوِيًّا فِي العَصْرِ الحَاضِرِ، وَذَلكَ لِمَا تَحْمِلُهُ مِنْ دَوْرٍ مُهِمٍّ فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ وَتَعْزِيزِ رَفَاهِيَّةِ المُجْتَمَعِ وَحِمَايَةِ البِيئَةِ. وَفِي النِّهَايَةِ، تَتَعَلَّقُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لِلشَّرِكَاتِ بِالْتَحَمُّلِ النَّاجِمِ عَنْ النَّتَائِجِ السَّلْبِيَّةِ لِلنَّشَاطَاتِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَالصِّنَاعِيَّةِ، وَتُحَفِّزُ الشَّرِكَاتِ عَلَى إِتِّبَاعِ مُمَارَسَاتٍ تَحْتَرِمُ قِيَمَ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ وَتُسَاهِمُ فِي تَقْلِيلِ التَّلَوُّثِ وَحِمَايَةِ المَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ.

تُعَرِّفُ المراجعُ العِلمِيَّةُ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ بأنها التَّحَمُّلُ النَّاجِمُ عَنْ نَتَائِجِ أَنْشِطَاتِ الشَّرِكَاتِ عَلَى جَمِيعِ الجَوَانِبِ، لَا سِيَّمَا فِي مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبِيئَةِ وَالْمُجْتَمَعِ. فَالْمَسْؤُولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لَا تَعْنِي فَقَطْ تَحْقِيقَ الأَرْبَاحِ لِلشَّرِكَاتِ، بَلْ تَشْمَلُ أَيْضًا تَحَمُّلَ تَبِعَاتِ الآثَارِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تَنتُجُ عَنْ مُمَارَسَاتِهَا وَتَحْتِم تَصْحِيحِهَا. إِذَا لَمْ تَكُنْ الشَّرِكَاتُ قَادِرَةً عَلَى تَحَمُّلِ هَذِهِ التَّبِعَاتِ، فَإِنَّ تَأْثِيرَاتِهَا عَلَى البِيئَةِ وَالمُجْتَمَعِ قَدْ تَكُونُ سَالِبَةً، وَتُؤَدِّي إِلَى تَدمِيرِ المَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَتَفَاقُمِ مَشَاكِلِ التَّلَوُّثِ[3].

إِنَّ فَكْرَةَ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً فِي فِكْرِ الشَّرِكَاتِ فِي المَاضِي، وَلَكِنَّ مَعَ تَطَوُّرِ التَّفَاهُمِ وَالْوَعْيِ بِالْقَضَايَا البِيئِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، تَزَايَدَتِ الْمُؤَسَّسَاتُ وَالْشَّرِكَاتُ فِي تَبَنِّي هَذَا المَفْهُومِ وَتَطْبِيقِهِ فِي سِيَاسَاتِهَا وَعَمَلِهَا. فَالمسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لَا تَحْتَسِي فَقَطْ بَذْلَ الجُهُودِ لِتَحْقِيقِ مَنفَعَةٍ لِلطَّرَفِ الَّذِي يَتَصَارَعُ فِيهِ الشَّرِكَةُ، وَلَكِنَّهَا تَتَعَلَّقُ أَيْضًا بِمُدَى تَأْثِيرِ أَيِّ نَشَاطٍ شَرِيكِيٍّ عَلَى كُلٍّ مِنَ الْمُجْتَمَعِ وَالْبِيئَةِ.

إِذَا تَحَمَّلَتِ الشَّرِكَاتُ مَسْؤُولِيَّاتِهَا بِالطَّرِيقَةِ الصَّحِيحَةِ وَاعْتَنَتْ بِالْآثَارِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تَسْتَجْلِبُهَا أَنْشِطَتُهَا، فَإِنَّهَا لَا تَفْقِدُ فَقَطْ سُمْعَتَهَا فِي عَيْنِ الزَّبَائِنِ وَالْمُوَارِدِ البَشَرِيَّةِ، بَلْ تَكُونُ قَادِرَةً أَيْضًا عَلَى تَعْزِيزِ العَلاَقَاتِ الجَيِّدَةِ وَمَكْسَبِ ثِقَةِ أَطْرَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ. كَمَا أَنَّ الشَّرِكَاتِ الَّتِي تَتَّبِعُ مُمَارَسَاتٍ بِيئِيَّةٍ مُسْتَدَامَةٍ تَحْظَى بِالدَّعْمِ مِنَ القُدَمِ المَحَلِّيَّةِ وَالدُّوَلِيَّةِ[4].

إِنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلشَّرِكَاتِ لا تقتصرُ على سَيْرِ شُؤُونِهَا فِي مَجَالِ البِيئَةِ فَحَسْب، بَلْ تَشْمَلُ أَيْضًا حِفَاظَ عَلَى القِيَمِ الإِنسَانِيَّةِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْمُعَيَّرِ الأَخْلَاقِيِّ. وَلِذَا تَسْتَمِرُّ الشَّرِكَاتُ فِي دَأْبٍ لِتَحْسِينِ تَأْثِيرَاتِهَا الْمُجْتَمَعِيَّةِ وَالبِيئِيَّةِ مِنْ خِلَالِ بَرَامِجِهَا وَمُبَادَرَاتِهَا الَّتِي تَسْتَحْدِثُ أَثَرًا إِيجَابِيًّا عَلَى تَحْقِيقِ الاستِدَامَةِ وَتَحْسِينِ جَوْدَةِ الحَيَاةِ.

الفرع الثاني: المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ في سياق البِيئَةِ

تُعَتبرُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ فِي السِّياقِ البِيئِيّ رَكِيزَةً هَامَّةً فِي التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ، وَتُعَزّزُ دَوْرَ الشَّرِكَاتِ فِي الحِفَاظِ عَلَى التَّنَاغُمِ بَيْنَ التَّطَوُّرِ الاقْتِصَادِيّ وَالحِمَايَةِ البِيئِيَّةِ. فَالشَّرِكَاتُ لَا تَحْمِلُ فَقَطْ مَسْؤُولِيَّةً لِتَحْقِيقِ أَرْبَاحِهَا وَتَعزِيزِ مَوَاقِعِهَا فِي السُّوقِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَتَحَمَّلَ تَبِعَاتِ آثَارِهَا السَّلْبِيَّةِ عَلَى المَحِيطِ البِيئِيّ. فَالآثَارُ السَّلْبِيَّةُ الَّتِي تَنتُجُ عَنْ أَنْشِطَاتِ الشَّرِكَاتِ فِي المَجَالِ الصِّنَاعِيّ وَالتِّجَارِيّ تَشْمَلُ التَّلَوُّثَ وَفَقدَانَ التَّنَوُّعِ البِيولوجِيّ وَالْتَّصَحُّرَ وَنَفَادَ المَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ. وَمِنْ هُنَا تَأْتِي أَهَمِّيَّةُ تَبَنِّي الشَّرِكَاتِ لِسِيَاسَاتٍ تَحْتَرِمُ القِيَمَ البِيئِيَّةَ وَتُسَاهِمُ فِي حِمَايَةِ المَحِيطِ الطَّبِيعِيّ وَالْمَوَارِدِ[5].

إنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلشَّرِكَاتِ فِي السِّياقِ البِيئِيّ تَشْمَلُ تَعَهُّدَ الشَّرِكَاتِ بِاتِّبَاعِ مُمَارَسَاتٍ تَحْتَفِظُ بِالْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَتُحَافِظُ عَلَى التَّنَوُّعِ البِيولوجِيّ وَتُسَاهِمُ فِي تَقْلِيلِ التَّلَوُّثِ وَالتَّأْثِيرَاتِ السَّلْبِيَّةِ عَلَى الجَوّ وَالْبَحَارِ وَالمُحِيطَاتِ. وَفِي هَذَا السِّياقِ، تَأْتِي دَوْرُ الشَّرِكَاتِ فِي تَحْسِينِ تقْنِيَّاتِ الإنتَاجِ وَالزِّرَاعَةِ وَالنَّقْلِ وَالتَّصْنِيعِ لِتَقْلِيلِ آثَارِهَا السَّلْبِيَّةِ عَلَى الْمَحِيطِ. فَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، يُمْكِنُ لِلتَّقْنِيَّاتِ النَّظِيفَةِ وَالطَّاقَاتِ الْمُتَجَدِّدَةِ أَنْ تَسَاهِمَ فِي تَقْلِيلِ إِنْبَاعَاتِ غَازَاتِ الدَّفْءِ وَتَقْلِيلِ اَلتَّلَوُّثِ الناجِمِ عَنْ حَرْقِ المَصَادِرِ الطَّاقِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ[6].

إنَّ الشَّرِكَاتِ الَّتِي تَتَّبِعُ مَبَادِئَ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي السِّياقِ البِيئِيّ تَسْتَفِيدُ مِنْ تَحْسِينِ سُمْعَتِهَا وَتَحْقِيقِ مَنْفَعَةٍ لِجَمِيعِ أَطْرَافِهِا، فَإِنَّ أَهْدَافَ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ تَحْتَاجُ إِلَى تَحَقِيقِ تَوازُنٍ بَيْنَ النَّمُوّ الاقْتِصَادِيّ وَحِمَايَةِ المَحِيطِ. وَلَذَا، تَتَعَزَّزُ دَوْرُ الشَّرِكَاتِ فِي تَفَاعُلِهَا مَعَ القَضَايَا البِيئِيَّةِ بِدَعْمِ حُكُومَاتٍ وَمُنَظَّمَاتٍ دَوْلِيَّةٍ وَمَحَلِّيَّةٍ لِتَنْفِيذِ سِيَاسَاتٍ قَائِمَةٍ عَلَى الاستِدَامَةِ وَتَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ البِيئِيَّةِ[7].

وَفِي هَذَا الإِطَارِ، تَحْتَاجُ الشَّرِكَاتُ إِلَى تَبَنِّي مُمَارَسَاتٍ تَشْمَلُ فِي طَيِّهَا التَّدَابِيرَ البِيئِيَّةَ الرَّشِيدَةَ وَاِعْتِمَادَ تَقْنِيَّاتٍ تَقَلِّلُ مِنْ اِسْتِهْلَاكِ المَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَتَحْتَرِمُ قَوَاعِدَ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ. مَعَ وُجُودِ الحَاجَةِ إِلَى تَطوِيرِ بَرَامِجَ وَمُبادَرَاتٍ تَسْهَمُ فِي إِشْرَاكِ جَمِيعِ أَطْرَافِ المَجْتَمَعِ فِي تَقْدِيمِ حُلُولٍ بِيئِيَّةٍ فَعَّالَةٍ[8].

يَتَّجِهُ النِّقَاشُ حَوْلَ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي سِيَاقِ البِيئَةِ إِلَى تَوَسُّعٍ مُستَمِرٍّ فِي شَتَّى المَجَالاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِتَعَزِيزِ الوعِي البِيئِيّ وَتَحْسِينِ السِّيَاسَاتِ المُتَّبَعَةِ مِنْ قِبَلِ الشَّرِكَاتِ، وَذلكَ لِتَحْقِيقِ تَوازُنٍ حَقِيقِيّ بَيْنَ التَّنْمِيَةِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَحِمَايَةِ البِيئَةِ.[9]

الفرع الثالث: عَلاَقَةُ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ بِالتَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ

تُعَتَبرُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لِلشَّرِكَاتِ مِفْصَلًا هَامًّا فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ، وَذَلِكَ لِمَا تَحْمِلُهُ مِنْ دَوْرٍ رَئِيسِيّ فِي تَحْقِيقِ تَوازُنٍ بَيْنَ التَّنْمِيَةِ الاقْتِصَادِيَّةِ وَحِمَايَةِ المَحِيطِ البِيئِيّ وَرَفَاهِيَّةِ الْمُجْتَمَعِ. فَالتَّنْمِيَةُ المُسْتَدَامَةُ لَا تَتَعَلَّقُ فَقَطْ بِالنُّمُوّ الاقْتِصَادِيّ، بَلْ تَشْمَلُ كَذَلِكَ حِمَايَةَ المَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْتَّعَامُلَ بِوَعْيٍ مَعَ التَّأْثِيرَاتِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تَنتُجُ عَنْ النَّشَاطَاتِ البَشَرِيَّةِ. وَهُنَا تَأْتِي أَهْمِيَّةُ تَرَابُطِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ مَعَ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ، فَالشَّرِكَاتُ الَّتِي تَتَّبِعُ سِيَاسَاتٍ تَحْتَرِمُ البيئةَ تَسْهَمُ فِي تَقْلِيلِ التَّلَوُّثِ وَحِفْظِ المَوَارِدِ لِلْأَجْيَالِ القَادِمَةِ[10].

تَتَجَلَّى عَلاَقَةُ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ بِالتَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ فِي أَنَّ الشَّرِكَاتِ الَّتِي تَتَبَنَّى سِيَاسَاتٍ تَحْتَفِظُ بِالْمَوَارِدِ وَتُحَافِظُ عَلَى التَّنَوُّعِ البِيولوجِيّ تَسْتَطِيعُ إِعَادَةَ تَوزِيعِ فَوَائِدِ التَّنْمِيَةِ عَلَى مَجْمُوعَاتٍ أَكْثَرَ فَقْرًا وَحَاجَةً فِي الْمُجْتَمَعِ. فَالمسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لَا تَعْنِي فَقَطْ تَحْقِيقَ الرِّبْحِ، بَلْ تَشْمَلُ التَّحَمُّلَ النَّاجِمَ عَنْ النَّتَائِجِ السَّلْبِيَّةِ الَّتِي تَتَكَوَّنُ جَرَّاءَ أَنْشِطَاتِ الشَّرِكَاتِ. إِذَا قَامَتِ الشَّرِكَاتُ بِتَعْزِيزِ القِيَمِ البِيئِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ فِي أَسْلُوبِ عَمَلِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ سَيُؤَثِّرُ إِيجَابِيًّا عَلَى تَحْقِيقِ الأَهدافِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ، وَيُسَاهِمُ فِي تَحْسِينِ جَوْدَةِ الحَيَاةِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمُجْتَمَعَاتِ[11].

إِنَّ التَّنْمِيَةَ المُسْتَدَامَةَ تَفْرِضُ عَلَى الشَّرِكَاتِ تَحَمُّلَ تَبِعَاتِ النَّتَائِجِ السَّلْبِيَّةِ لِلنَّشَاطَاتِ الصِّنَاعِيَّةِ وَالتِّجَارِيَّةِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى تَلَوُّثِ الجَوّ وَالمَياهِ وَفَقدَانِ التَّنَوُّعِ البِيولوجِيّ. وَإِذَا تَحَمَّلَتِ الشَّرِكَاتُ هَذِهِ المسؤولِيَّةَ بِوَعْيٍ، فَإِنَّها سَتُسَاهِمُ فِي تَحْقِيقِ تَنْمِيَةٍ مُسْتَدَامَةٍ تَفِيدُ كُلًّا مِنَ الْمُجْتَمَعِ وَالْبِيئَةِ. وَمِنْ هُنَا تَأْتِي أَهْمِيَّةُ تَبَنِّي الممارساتِ المسؤولةِ فِي جَمِيعِ مَجَالَاتِ الشَّرِكَاتِ، بَيْنَمَا تَسْتَفِيدُ فِي النِّهَايَةِ مِنَ تَعَزِيزِ سُمْعَتِهَا وَدَعْمِ أَطْرَافِهَا.

مِنْ جَانِبٍ آخَرَ، تَعَزّزُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ التَّنْمِيَةَ المُسْتَدَامَةَ مِنْ خِلَالِ تَحْفِيزِ الشَّرِكَاتِ عَلَى التَّعَامُلِ بَيْنَ قِيَمِ الأَخْلَاقِ وَالْقَانُونِ وَالاِحْتِرَامِ لِلْمَعَايِيرِ الدُّوَلِيَّةِ وَالمَحَلِّيَّةِ فِي حَسْبِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبِيئَةِ وَالاجْتِمَاعِ. فَالتَّنْمِيَةُ المُسْتَدَامَةُ تَتَطَلَّبُ مِنَ الشَّرِكَاتِ أَنْ تَحْتَفِظَ بِنَجَاحٍ بِالْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْبِيئِيَّةِ، وَتُعَزّزُ التَّنْمِيَةَ الاقْتِصَادِيَّةَ مِنْ دُونِ إِيذَاءِ المَحِيطِ. إِنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ تَتَجَلَّى فِي تَحْقِيقِ تَوازُنٍ بَيْنَ هَذِهِ العَامِلِينَ، وَتُسَاهِمُ فِي تَحْسِينِ سُمُوعَةِ الشَّرِكَاتِ وَتَعْزِيزِ قِيَمِها فِي سُوقِ العَمَلِ[12].

وَفِي النِّهَايَةِ، يُمْكِنُ قَوْلُ إِنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ تُمَثِّلُ رُكْنًا أَسَاسِيًّا فِي تَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ، وَهِيَ تَحْتَاجُ إِلَى تَعَاوُنٍ وَتَفَاهُمٍ بَيْنَ الشَّرِكَاتِ وَالمُجْتَمَعِ وَالدُّوَلِ لِضَمَانِ تَحْقِيقِ هَذَا التَّنَاغُمِ بَيْنَ النَّمُوِّ الاقْتِصَادِيّ وَالْحِمَايَةِ البِيئِيَّةِ.[13]

المطلب الثاني: أَساسِيَّاتُ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ

تُعَتَبرُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لِلشَّرِكَاتِ مَفْهُومًا حَيَوِيًّا فِي عَالَمِ الأَعْمَالِ حَيثُ تَتَعَهدُ الشَّرِكَاتُ بِمُساهمةٍ فَعَّالَةٍ فِي تَقْدِيمِ النَّفْعِ لِلْمُجْتَمَعِ وَالْبِيئَةِ، وَلَيْسَ فَقَطْ لِمَصَالِحِهَا اَلاِقْتِصَادِيَّةِ. فَالشَّرِكَاتُ الَّتِي تَتَّبعُ مَبَادِئَ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ تَسْتَفِيدُ مِنْ تَقْوِيَةِ سُمْعَتِهَا وَتَعْزِيزِ ثِقَةِ الزَّبَائِنِ وَالْمُسْتَهْلِكِينَ فِيهَا. تَشْمَلُ هَذِهِ المسؤولِيَّةُ تَحَمُّلَ الشَّرِكَاتِ لِعَواقِبِ أَنْشِطَتِهَا الصِّنَاعِيَّةِ وَالتِّجَارِيَّةِ عَلَى النَّاحِيَتَيْنِ البِيئِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ. تَتَجَسَّدُ أَساسِيَّاتُ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ فِي التِّزَامِ الشَّرِكَاتِ بِمُبَادَراتٍ تَحْتَفِظُ بِالْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ وَتُحَافِظُ عَلَى رَفَاهِيَّةِ عُمَّالِهَا وَالمُجْتَمَعِ كُلِّهِ. تَتَطَلَّبُ المسؤولِيَّةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ مَنْهَجًا شَامِلًا يَشْمَلُ الأَخْلَاقَ وَالْقَوَانِينِ وَالْمُبَادِئِ الَّتِي تَحْتَرِمُ القِيَمَ الإِنسَانِيَّةَ وَالْبِيئِيَّةَ.

الفرع الأول: الالتزام الأخلاقي

يُعَدُّ الإلتزامُ الأخلاقيُّ في المجالِ البيئيّ من أبرزِ أبعادِ المسؤولِيَّةِ الاجتماعيَّةِ للشَّرِكاتِ، حيثُ يتحمَّلُ المسؤولونَ في الشَّرِكاتِ دورًا محوريًّا في التأثيرِ على البيئةِ من خلالِ الأنشطةِ الصناعيةِ والإنتاجيةِ المختلفةِ. فالإلتزامُ الأخلاقيُّ يعني أن تقومَ الشَّرِكاتُ بممارسةِ أعمالِها التجاريَّةِ بطريقةٍ تحترمُ البيئةَ وتقللُ من التأثيراتِ السلبيةِ التي قد تنتجُ عنها، سواءً من خلالِ تقليلِ انبعاثاتِ الملوِّثاتِ أو الحفاظِ على الموارِدِ الطبيعيةِ أو استخدامِ تقنياتٍ صديقةٍ للبيئةِ. يُنظَرُ إلى هذا الإلتزامِ الأخلاقيّ ليس فقط كواجبٍ قانونيٍّ أو اقتصاديٍّ، بل كمسؤولِيَّةٍ اجتماعيَّةٍ ترتبطُ بقيمِ الشَّرِكاتِ الأخلاقيةِ تجاهَ المجتمعِ والبيئةِ[14].

يتجسدُ الإلتزامُ الأخلاقيُّ في عدةِ جوانبَ منها التخفيفُ من التلوثِ البيئيّ الناجمِ عن الصناعاتِ المختلفةِ، خاصةً تلوثُ الهواءِ والماءِ والتربةِ. إذ يُتوقَّعُ من الشَّرِكاتِ أن تتبنى ممارساتٍ تحافظُ على نظافةِ البيئةِ وتقللُ من انبعاثاتِ الغازاتِ الضارةِ التي تساهمُ في ظاهرةِ الاحتباسِ الحراريّ. كما يتضمنُ الإلتزامُ الأخلاقيُّ ضرورةَ الحفاظِ على التنوعِ البيولوجيّ، من خلالِ استخدامِ طرقِ إنتاجٍ لا تؤدي إلى استنزافِ الموارِدِ الطبيعيةِ أو تهديدِ الحياةِ البريةِ[15].

من جانبٍ آخر، يجبُ على الشَّرِكاتِ التأكُّدِ من أنها تستخدمُ الموارِدَ الطبيعيةَ بشكلٍ مستدامٍ. وهذا يشملُ إدارةَ المياهِ والطاقةِ بشكلٍ فعالٍ، والتقليلُ من النفاياتِ، وإعادةُ تدويرِ الموادِّ الخامِ. ويجبُ على الشَّرِكاتِ التي تعتمدُ على الموادِّ الخامِّ الطبيعيةِ مثلَ المعادنِ

والأخشابِ التأكُّدُ من أنها تتبعُ ممارساتِ الاستدامةِ في استخراجِ هذهِ الموادِّ، مما يسهمُ في الحفاظِ على البيئةِ ومواردِها.

الأخلاقياتُ البيئيةُ لا تقتصرُ على الامتثالِ للقوانينِ المحليةِ والدوليةِ فقط، بل تتطلبُ أيضًا أن تتخذَ الشَّركاتُ خطواتٍ استباقيةً تُظهرُ التزامَها الجادَّ. يشملُ ذلكَ المشاركةَ في المبادراتِ البيئيةِ العالميةِ مثلَ اتفاقيةِ باريسَ للمناخِ، ودعمَ المشاريعِ البيئيةِ المحليةِ، والمساهمةَ في نشرِ الوعيِ البيئيّ بين العاملينَ في الشَّركةِ والجمهورِ. وبذلكَ، تتحولُ الشَّركاتُ إلى قوىً داعمةٍ للتغييرِ البيئيّ الإيجابيّ، مما يُعزّزُ سمعتَها ويجعلُها شريكًا مسئولًا في التنميةِ المستدامةِ[16].

من المهمّ أن تتخذَ الشَّركاتُ مواقفَ واضحةً تجاهَ القضايا البيئيةِ، وأن تقدِّمَ تقاريرَ شفَّافةً عن تأثيراتِها البيئيةِ، مما يعزّزُ من مصداقيتِها في نظرِ المستهلكينَ والمستثمرينَ. في النهايةِ، فإنَّ الإلتزامَ الأخلاقيَّ في المجالِ البيئيّ هو استثمارٌ طويلُ الأجلِ يعودُ بالنفعِ على الجميعِ، ويخلقُ توازنًا بينَ النموِّ الاقتصاديّ والحفاظِ على البيئةِ للأجيالِ القادمةِ.

الفرع الثاني: القِيَمُ وَالمُعيارُ الَّذي يحْكُمُ الممارساتِ البيئية

تُعَتَبرُ القِيَمُ والمُعَيْارُ الَّذِي يَحْكُمُ الممارساتِ البيئيةِ مِنَ العَوامِلِ الرَّئيسِيَّةِ الَّتِي تَؤَثّرُ فِي تَصَرُّفَاتِ الشَّرِكَاتِ وَأَسْلُوبِهَا فِي التَّعَامُلِ مَعَ قَضَايَا البيئةِ. فالممارساتُ البيئيةُ لا تقتصرُ فقط على الالتزامِ بالقوانينِ والمعاييرِ القانونيةِ، بل تتأثَّرُ أيضًا بالقِيَمِ الأخلاقيةِ والاجتماعيةِ التي تَعْتَبرُ الحفاظَ على البيئةِ جزءًا أساسيًّا من المسؤوليةِ الاجتماعيةِ للشركاتِ. ولذلك، فإنَّ الشركاتَ التي تسعى لتحقيقِ الاستدامةِ البيئيةِ تتبنى مجموعةً من القيمِ التي ترتكزُ على الاحترامِ المتبادلِ بين الإنسانِ والبيئةِ، مع العمل على إيجادِ توازنٍ بين النماءِ الاقتصاديّ وحمايةِ الموارِدِ الطبيعيةِ[17].

تتمثلُ القيمُ البيئيةُ في مجموعةٍ من المبادئِ الأساسيةِ مثلَ احترامِ التنوعِ البيولوجيّ، والحفاظِ على الموارِدِ الطبيعيةِ، والتقليلِ من التأثيراتِ السلبيةِ على البيئةِ. ففي ظلّ تزايدِ الاهتمامِ بالاستدامةِ البيئيةِ، أصبح من الضروريّ أن تتبنَّى الشركاتُ هذه القيمِ ضمن استراتيجياتها لتتوافقَ مع المُتطلباتِ البيئيةِ المحليةِ والدوليةِ. ومن أبرزِ هذه القيمِ التزامُ الشركاتِ بالحفاظِ على الموارِدِ المتجددةِ، مثلَ الطاقةِ المتجددةِ والمياهِ، وتقليلُ انبعاثاتِ الغازاتِ الدفيئةِ، واستخدامُ أساليبِ الإنتاجِ النظيفِ.

أما بالنسبةِ للمعاييرِ التي تحكمُ الممارساتِ البيئيةِ، فهي تتضمنُ مجموعةً من الإرشاداتِ والضوابطِ التي يجبُ على الشركاتِ اتباعُها لضمانِ أنَّ أنشطتها تتماشى مع المبادئِ البيئيةِ العالميةِ. ويُعدُّ ميثاقُ الأممِ المتحدةِ للتغيرِ المناخيِ واتفاقُ باريسِ للمناخِ من أبرزِ المعاييرِ التي تضعُ الخطوطَ العريضةَ لكيفيةِ التعاملِ مع التحدياتِ البيئيةِ على مستوى العالم. كما تشملُ المعاييرُ البيئيةُ أيضًا الاتفاقاتِ الإقليميةِ والمحليةِ التي تهدفُ إلى الحدِّ من التلوثِ والحفاظِ على التنوعِ البيولوجيّ[18].

وتتجاوزُ هذه المعاييرُ مجردَ الامتثالِ للقوانينِ المحليةِ، بل تتطلبُ أيضًا من الشركاتِ تبنيَ سياساتٍ طوعيةٍ تساهمُ في تحسينِ الأداءِ البيئيّ، مثلَ تقليلِ النفاياتِ، وإعادةِ التدويرِ، واستخدامِ تقنياتٍ أكثرَ كفاءةً في استهلاكِ الطاقةِ. كما يشملُ معيارُ المسؤوليةِ البيئيةِ الشفافيةَ في تقديمِ التقاريرِ البيئيةِ، حيثُ يتعينُ على الشركاتِ أن تقدمَ تقاريرَ مفصلةً حولَ تأثيراتِها البيئيةِ وما تقومُ به من إجراءاتٍ لتخفيفِ هذه التأثيراتِ[19].

من جهةٍ أخرى، تُؤَثِّرُ القيمُ الأخلاقيةُ على سلوكِ الشركاتِ تجاهَ العمالِ والمجتمعاتِ المحيطةِ بها، حيثُ يُتوقعُ منها أن تساهمَ في تحقيقِ رفاهِ المجتمعِ المحيطِ بها من خلالِ توفيرِ بيئةٍ صحيةٍ وآمنةٍ، والحدِّ من الآثارِ السلبيةِ التي قد تلحقُ بالمجتمعِ نتيجةَ الأنشطةِ الصناعيةِ. وبذلكَ، فإنَّ تطبيقَ هذه القيمِ والمُعَيِّرَاتِ يساهمُ في تعزيزِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ للشركاتِ ويوفرُ لها مكانةً مرموقةً في السوقِ، مما يعززُ من قدرتها على النجاحِ على المدى الطويلِ[20].

في الختام، تُعدُّ القيمُ والمعاييرُ البيئيةُ بمثابةِ إطارٍ يُحدِّدُ حدودَ الأنشطةِ الاقتصاديةِ من جهةٍ ويحافظُ على استدامةِ الموارِدِ الطبيعيةِ من جهةٍ أخرى، وهو ما يتطلبُ من الشركاتِ أن تلتزمَ بهما في جميعِ مراحلِ عملياتها الاقتصاديةِ والإنتاجيةِ لتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ وضمانِ حقوقِ الأجيالِ القادمةِ في بيئةٍ صحيةٍ وآمنةٍ.

الفرع الثالث: الشفافية والمساءلة

تُعَتَبرُ الشفافيةُ والمساءلةُ من العناصرِ الأساسيةِ التي تضمنُ نجاحَ الشركاتِ في الالتزامِ بمسؤولياتها البيئيةِ، حيثُ تساهمُ هذه المبادئُ في تعزيزِ الثقةِ بين الشركاتِ والمجتمعِ المحيطِ بها، وتساعدُ في تحفيزِ الشركاتِ على تحسينِ أدائها البيئي بشكلٍ مستمرٍ. الشفافيةُ تعني أن تقومَ الشركاتُ بالكشفِ عن معلوماتها البيئيةِ بشكلٍ واضحٍ ودقيقٍ للجمهورِ وأصحابِ المصلحةِ، مثلَ الموظفينَ، والمستثمرينَ، والمستهلكينَ، والجهاتِ الرقابيةِ. من خلالِ الشفافيةِ،

تصبحُ الشركاتُ ملزمةً بالكشفِ عن تأثيراتها البيئيةِ، بما في ذلكَ استهلاكُ الموارِدِ الطبيعيةِ، والانبعاثاتُ الضارةُ، والممارساتُ المستدامةُ التي تتبعها[21].

أما المساءلةُ، فهي تشيرُ إلى ضرورةِ تحميلِ الشركاتِ المسؤوليةَ عن أفعالها البيئيةِ، بحيثُ يجبُ أن تكونَ الشركاتُ قادرةً على تقديمِ تفسيرٍ وشرحٍ عن سياساتها البيئيةِ وكيفيةِ تنفيذِ هذه السياساتِ. المساءلةُ تعني أن يكونَ هناكَ رقابةٌ على الأنشطةِ البيئيةِ للشركاتِ لضمانِ أنها تلتزمُ بالمعاييرِ البيئيةِ وتحققُ الأهدافَ البيئيةَ المحددة. تتطلبُ المساءلةُ وجودَ آلياتٍ فعالةٍ لرصدِ الأنشطةِ البيئيةِ، مثلَ التقاريرِ البيئيةِ السنويةِ التي تقدمها الشركاتُ، بالإضافةِ إلى مراجعةِ هذه التقاريرِ من قبلِ جهاتٍ مستقلةٍ، لضمانِ مصداقيتها[22].

عندَ تبني الشركاتِ لمبادئِ الشفافيةِ والمساءلةِ، يصبحُ من الممكنِ تقييمُ مدى نجاحِ استراتيجياتها البيئيةِ ومدى تأثيرِها على البيئةِ بشكلٍ موضوعيٍ. تسهمُ هذه الممارساتُ في رفعِ مستوى الثقةِ لدى الجمهورِ، مما يعززُ من سمعةِ الشركةِ ويزيدُ من قدرتها على جذبِ المستثمرينَ والمستهلكينَ الذين يفضلونَ الشركاتِ ذات السمعةِ الجيدةِ في مجالِ الاستدامةِ البيئيةِ. كما أن الشفافيةَ والمساءلةَ يمكنُ أن تدفعَ الشركاتِ إلى تحسينِ ممارساتها البيئيةِ، لأن وجودَ آلياتِ المساءلةِ يعززُ من الرقابةِ الداخليةِ ويمنعُ أي تجاوزاتٍ قد تحدثُ في أنشطتها البيئية[23].

من ناحيةٍ أخرى، تُسهمُ الشفافيةُ في بناءِ بيئةٍ من التنافسِ الإيجابيّ بين الشركاتِ، حيثُ يمكنُ للمستهلكينَ والمستثمرينَ مقارنةُ الشركاتِ بناءً على أدائها البيئيِ ومدى التزامها بالمعاييرِ الأخلاقيةِ والبيئيةِ. كما أن وجودَ مستوى عالٍ من الشفافيةِ يسهمُ في جعلِ الشركاتِ أكثرَ استعدادًا للتكيفِ مع التغيراتِ البيئيةِ والقانونيةِ التي قد تطرأُ على الساحةِ العالميةِ، مما يسهلُ عليها التنبؤُ بتحدياتِ المستقبلِ واتخاذُ الإجراءاتِ المناسبةِ لمواجهتها.

في الختام، تُعدُّ الشفافيةُ والمساءلةُ في المجالِ البيئيّ من الركائزِ الأساسيةِ التي تساهمُ في تعزيزِ أداءِ الشركاتِ البيئيّ وضمانِ استدامتها على المدى الطويلِ. من خلالِ التزامِ الشركاتِ بهذين المبدأين، يمكنُ تعزيزُ الثقةِ مع جميعِ الأطرافِ المعنيةِ، مما يؤدي إلى تحقيقِ بيئةٍ تجاريةٍ أكثرَ شفافيةً ونزاهةً، وبالتاليَ تحسينِ الوضعِ البيئيّ على المستوى العالمي.[24]

المبحث الثاني: آثار المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ عَلَى البِيئَةِ وَآلِيَّاتُ تَنْفِيذِهَا

يُعدُّ المبحثُ الثاني من هذا البحثِ محوريًّا في استكشافِ دورِ الشركاتِ في حمايةِ البيئةِ من خلالِ الممارساتِ البيئيةِ المستدامةِ. ففي عالمٍ يشهدُ تحدياتٍ بيئيةً متزايدةً، أصبحت الشركاتُ تحت الضغطِ لتبني سياساتٍ بيئيةٍ تُسهمُ في الحدِّ من الأضرارِ التي تُسببها الأنشطةُ

الاقتصاديةُ والتجاريةُ على البيئةِ. يهدفُ هذا المبحثُ إلى تحليلِ المسؤوليةِ البيئيةِ للشركاتِ وكيفيةِ تأثيرها في تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ. سنتناولُ في هذا المبحثِ الآلياتِ التي يمكنُ أن تستخدمها الشركاتُ لتنفيذِ سياساتٍ بيئيةٍ فعَّالةٍ، بالإضافةِ إلى أهميةِ الشفافيةِ والمساءلةِ في تعزيزِ الالتزامِ البيئيّ. كما سنعرضُ التحدياتِ التي قد تواجهُ الشركاتُ في تطبيقِ هذه السياساتِ، وسبلَ التغلبِ عليها لتحقيقِ توازنٍ بين المصالحِ الاقتصاديةِ والحفاظِ على البيئةِ. من خلالِ هذا المبحثِ، نأملُ أن نُقدِّمَ فَهْمًا شاملًا لدورِ الشركاتِ في تعزيزِ الاستدامةِ البيئيةِ.[25]

المطلب الأول: آثار المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ عَلَى البِيئَةِ

تُعدُّ المسؤولِيَّةُ الاجتماعيَّةُ للشَّرِكاتِ من العواملِ المهمَّةِ التي تساهمُ في الحفاظِ على البيئةِ وتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ. من خلالِ التزامِ الشَّرِكاتِ بالممارساتِ البيئيةِ الصحيحةِ، يتمُّ تقليلُ التأثيراتِ السلبيةِ على البيئةِ مثلَ تلوثِ الهواءِ والماءِ والتربةِ. فالشَّرِكاتُ التي تعتمدُ سياساتٍ بيئيةً فعَّالةً تُسهمُ في تقليلِ انبعاثاتِ الغازاتِ الدفيئةِ وتُحافظُ على الموارِدِ الطبيعيةِ، مما يُساعدُ في مكافحةِ التغيراتِ المناخيةِ. كما أنَّ الشركاتِ التي تلتزمُ بالمسؤولِيَّةِ الاجتماعيَّةِ تقومُ بتطويرِ تقنياتٍ صديقةٍ للبيئةِ تساهمُ في تقليلِ النفاياتِ وإعادةِ تدويرِ الموادِّ، مما يساهمُ في الحفاظِ على التنوعِ البيولوجيّ. في النهاية، تؤدي هذه الممارساتُ إلى تعزيزِ وعيِّ المجتمعِ البيئيّ وتشجيعِ الشركاتِ الأخرى على اتباعِ نهجٍ مشابهٍ، مما يعززُ التوازنَ بينَ النموِّ الاقتصاديّ والحفاظِ على البيئةِ للأجيالِ القادمةِ.

الفرع الأول: تقليل التلوث البيئي

يُعتبرُ تقليلُ التلوثِ البيئيّ من أبرزِ الأهدافِ التي تسعى المسؤوليةُ الاجتماعيةُ للشركاتِ إلى تحقيقِها، حيثُ يُعتبرُ التلوثُ البيئيُّ من أكبرِ التحدياتِ التي تواجهُ العالمَ في العصرِ الحديثِ. ينجمُ التلوثُ عن العديدِ من الأنشطةِ الصناعيةِ والتجاريةِ التي تُنتجُ ملوثاتٍ مختلفةً تضرُّ بالهواءِ والماءِ والتربةِ. وفي هذا السياقِ، تتحملُ الشركاتُ مسؤوليةً كبيرةً في الحدِّ من انبعاثاتِ الملوثاتِ التي تؤثرُ على البيئةِ والصحةِ العامةِ.

تتخذُ الشركاتُ العديدَ من الإجراءاتِ لتقليلِ التلوثِ البيئيّ، مثلَ استخدامِ تقنياتٍ نظيفةٍ تقللُ من انبعاثاتِ الغازاتِ السامةِ في الهواءِ، وتطبيقِ نظمٍ لإدارةِ النفاياتِ بشكلٍ فعالٍ. يُمكنُ للشركاتِ استخدامُ الطاقةِ المتجددةِ مثلَ الطاقةِ الشمسيةِ والرياحِ بدلاً من الوقودِ الأحفوريّ، مما يقللُ من انبعاثاتِ ثاني أكسيدِ الكربونِ. كما تلتزمُ العديدُ من الشركاتِ

بتحسينِ كفاءةِ استهلاكِ الموارِدِ مثلَ الماءِ والطاقةِ، مما يسهمُ في تقليلِ آثارِ التلوثِ الناتجةِ عن استهلاكِ هذه الموارِدِ[26].

من بين الإجراءاتِ الفعَّالةِ الأخرى التي يمكنُ أن تتخذها الشركاتُ في إطارِ مسؤوليتها الاجتماعيةِ هي إعادةُ تدويرِ الموادِّ واستخدامُ الموادِّ القابلةِ للتحللِ بيئيًّا في عملياتها الإنتاجيةِ. هذا النهجُ لا يُسهمُ في تقليلِ النفاياتِ فحسبُ، بل يُعززُ من الحفاظِ على الموارِدِ الطبيعيةِ ويقللُ من تأثيراتِها السلبيةِ على البيئةِ[27].

في الختامِ، يظهرُ أنَّ تقليلَ التلوثِ البيئيّ يتطلبُ تضافرَ الجهودِ من جميعِ الأطرافِ المعنيةِ، من شركاتٍ وحكوماتٍ ومجتمعاتٍ محليةٍ، لتبني سياساتٍ بيئيةٍ فعالةٍ تسهمُ في تقليلِ الأضرارِ البيئيةِ وتحقيقِ استدامةٍ بيئيةٍ تضمنُ الحفاظَ على مواردِ كوكبِنا للأجيالِ القادمةِ.

الفرع الثاني: تحسين جودة البيئة

تحسينُ جودةِ البيئةِ يُعدُّ من الأهدافِ الرئيسيةِ التي تسعى العديدُ من الشركاتِ إلى تحقيقِها ضمن إطارِ مسؤوليتها الاجتماعيةِ. لا يقتصرُ تحسينُ البيئةِ على الحدِّ من التلوثِ، بل يمتدُّ ليشملَ تحسينَ كافةِ الجوانبِ البيئيةِ التي تؤثرُ في صحةِ الإنسانِ وجودةِ الحياةِ بشكلٍ عامٍ. ومن خلالِ تطبيقِ ممارساتٍ بيئيةٍ مستدامةٍ، يمكنُ للشركاتِ أن تساهمَ في تحسينِ نوعيةِ الهواءِ والماءِ والتربةِ، مما يؤدي إلى بيئةٍ صحيةٍ وآمنةٍ للجميع.

أحدُ الأساليبِ الفعَّالةِ لتحسينِ جودةِ البيئةِ هو تقليلُ انبعاثاتِ الغازاتِ السامةِ مثلَ ثاني أكسيدِ الكبريتِ وأكاسيدِ النيتروجينِ، والتي تُسهمُ بشكلٍ كبيرٍ في تلوثِ الهواءِ وتدهورِ جودته. تقومُ الشركاتُ بتطبيقِ تقنياتٍ حديثةٍ لتنقيةِ الهواءِ واستخدامِ الوقودِ النظيفِ في عملياتِها الصناعيةِ، مما يُسهمُ في تحسينِ نوعيةِ الهواءِ في المناطقِ المحيطةِ. كما أنَّ استخدامَ تقنياتٍ منخفضةِ الانبعاثاتِ يساعدُ في تقليلِ تأثيرِ الاحتباسِ الحراريّ[28].

بالإضافةِ إلى ذلكَ، تسعى الشركاتُ لتحسينِ جودةِ المياهِ من خلالِ تطبيقِ أنظمةِ معالجةِ المياهِ الملوثةِ وتنقيةِ المياهِ قبلَ تصريفِها في الأنهارِ أو البحارِ. يساعدُ هذا الإجراءُ في الحفاظِ على نوعيةِ المياهِ ويمنعُ تلوثَ مصادرِ المياهِ التي يعتمدُ عليها الإنسانُ والحياةُ البريةُ. كما تساهمُ الشركاتُ في إعادةِ تأهيلِ المناطقِ الملوثةِ وتغطيةِ الأراضي بالغطاءِ النباتيّ الذي يعيدُ التوازنَ البيئيَّ ويعززُ من جودةِ التربةِ[29].

في الختامِ، يتحققُ تحسينُ جودةِ البيئةِ من خلالِ تبني سياساتٍ بيئيةٍ متكاملةٍ تأخذُ في الاعتبارِ جميعَ جوانبِ البيئةِ، مع مراعاةِ الموازنةِ بين المصالحِ الاقتصاديةِ وحمايةِ البيئةِ، لتوفيرِ بيئةٍ أكثرَ صحةً وأمانًا للمجتمعِ بأسره.

الفرع الثالث: الحفاظ على التنوع البيولوجي

يُعدُّ الحفاظُ على التنوعِ البيولوجيّ من الركائزِ الأساسيةِ للمسؤوليةِ البيئيةِ التي تتحملُها الشركاتُ في العصرِ الحديثِ. يتطلبُ الحفاظُ على التنوعِ البيولوجيّ اتخاذَ خطواتٍ جادةٍ للحدِّ من فقدانِ الأنواعِ البريةِ والنباتيةِ التي تتعرضُ للتهديدِ نتيجةَ الأنشطةِ الاقتصاديةِ والتجاريةِ التي تُسهمُ في تدميرِ المواطنِ البيئيةِ وموارِدِ الحياةِ البريةِ. في هذا السياقِ، تسعى الشركاتُ إلى تبني سياساتٍ بيئيةٍ تهدفُ إلى حمايةِ البيئةِ والمحافظةِ على الأنواعِ المهددةِ بالانقراضِ[30].

تشملُ ممارساتُ الحفاظِ على التنوعِ البيولوجيّ حمايةَ الغاباتِ والموائلِ الطبيعيةِ التي تشكلُ البيئةَ المناسبةَ للحيواناتِ والنباتاتِ. تتخذُ الشركاتُ التي تعملُ في القطاعاتِ الزراعيةِ والصناعيةِ إجراءاتٍ لتحسينِ استدامةِ إنتاجِها من خلالِ تطبيقِ تقنياتٍ زراعيةٍ صديقةٍ للبيئةِ لا تضرُّ بالتنوعِ البيولوجيّ، مثلَ استخدامِ المبيداتِ والأسمدةِ الطبيعيةِ بدلاً من الكيماويةِ التي تضرُّ بالبيئةِ والمجتمعاتِ المحيطةِ[31].

من أبرزِ السياساتِ التي تتبعُها الشركاتُ في هذا المجالِ هو إنشاءُ محمياتٍ طبيعيةٍ وإعادةُ تأهيلِ المناطقِ المتدهورةِ بيئيًا، بالإضافةِ إلى دعمِ برامجِ إعادةِ توطينِ الأنواعِ المهددةِ بالانقراضِ. كما تدعمُ بعضُ الشركاتِ مبادراتٍ للحفاظِ على التنوعِ البيولوجيّ من خلالِ التمويلِ والتعاونِ مع المنظماتِ البيئيةِ الدوليةِ والمحليةِ.

في النهايةِ، تُسهمُ الشركاتُ في الحفاظِ على التنوعِ البيولوجيّ من خلالِ إدراكِها لأهميةِ التنوعِ البيولوجيّ كجزءٍ من المسؤوليةِ الاجتماعيةِ لها، مما يضمنُ استدامةَ البيئةِ والحفاظَ على الأنواعِ الطبيعيةِ التي تمثلُ جزءًا أساسيًا من النظامِ البيئيّ الذي يعتمدُ عليه الإنسانُ في حياته اليوميةِ[32].

المطلب الثاني: آليَّاتُ تَنْفِيذِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ

تُعتبرُ آليَّاتُ تنفيذِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ للشَّرِكاتِ من العناصرِ الأساسيةِ التي تضمنُ تحقيقَ أهدافِ الاستدامةِ البيئيةِ والاجتماعيةِ. إذ لا تقتصرُ المسؤوليةُ الاجتماعيةُ على الإعلانِ عن نوايا الشركاتِ في دعمِ المجتمعِ أو حمايةِ البيئةِ، بل تتطلبُ تطبيقَ إجراءاتٍ فعَّالةٍ ومؤثرةٍ في هذا السياقِ. تتنوعُ آلياتُ التنفيذِ بينَ اعتمادِ سياساتٍ داخليةٍ واضحةٍ، مثلَ تطويرِ معاييرَ بيئيةٍ وأخلاقيةٍ تتماشى مع مبادئِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ، وتوظيفِ استراتيجياتٍ تهدفُ إلى تحسينِ الممارساتِ التجاريةِ والاجتماعيةِ.

تشملُ آلياتُ التنفيذِ أيضًا إنشاءَ شراكاتٍ مع منظماتٍ غيرِ حكوميةٍ أو جهاتٍ حكوميةٍ تعملُ في مجالِ الاستدامةِ، بالإضافةِ إلى نشرِ تقاريرٍ شفافةٍ توضحُ مدى التزامِ الشركاتِ بتلكَ المسؤولياتِ. كما يُعدُّ التدريبُ المستمرُّ للموظفينَ وتعزيزُ الوعيِ الاجتماعيّ والبيئيّ في داخلِ المؤسساتِ من الطرقِ الفعالةِ لضمانِ تحقيقِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ بشكلٍ مستدامٍ.

الفرع الأول: وضع التشريعات والقوانين البيئية

تُعدُّ التشريعاتُ والقوانينُ البيئيةُ من الركائزِ الأساسيةِ التي تساهمُ في تنظيمِ الأنشطةِ الاقتصاديةِ والتجاريةِ لضمانِ حمايةِ البيئةِ والحفاظِ على الموارِدِ الطبيعيةِ. يُعتبرُ وضعُ التشريعاتِ البيئيةِ أحدَ الأدواتِ الرئيسيةِ التي تُمكّنُ الحكوماتِ من فرضِ معاييرَ بيئيةٍ صارمةٍ على الشركاتِ والمؤسساتِ لضمانِ امتثالِها بالأنظمةِ البيئيةِ المستدامةِ. وتستندُ هذه القوانينُ إلى مجموعةٍ من المبادئِ القانونيةِ التي تهدفُ إلى حمايةِ الإنسانِ والبيئةِ من أضرارِ التلوثِ والنفاياتِ، وحمايةِ التنوعِ البيولوجيّ[33].

يتطلبُ وضعُ هذه التشريعاتِ دراسةً مستفيضةً للآثارِ البيئيةِ المرتبطةِ بالأنشطةِ التجاريةِ والصناعيةِ، والعملَ على وضعِ قوانينٍ تأخذُ في الاعتبارِ التوازنَ بينَ الحفاظِ على البيئةِ وتحقيقِ التنميةِ الاقتصاديةِ. من أبرزِ التشريعاتِ البيئيةِ التي يمكنُ أن تتبناها الحكوماتُ هي فرضُ قيودٍ على انبعاثاتِ الغازاتِ السامةِ مثلَ ثاني أكسيدِ الكربونِ، وتحديدُ معاييرَ صارمةٍ لإدارةِ النفاياتِ الصناعيةِ والتجاريةِ، وفرضُ ضرائبَ بيئيةٍ على الأنشطةِ التي تؤثرُ سلبًا في البيئةِ. كما يُشجعُ القانونُ البيئيُّ الشركاتِ على اتباعِ أفضلِ الممارساتِ البيئيةِ، وتقديمِ حوافزٍ ماليةٍ وتشجيعيةٍ لتلكَ التي تلتزمُ بالقوانينِ البيئيةِ الصارمةِ[34].

في هذا السياق، يمكنُ القولُ إنَّ التشريعاتِ البيئيةِ تُمثّلُ أداةً فاعلةً تضمنُ وجودَ بيئةٍ صحيةٍ وآمنةٍ للجميع. ومع ذلك، فإنَّ نجاحَ هذه التشريعاتِ يعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على درجةِ التزامِ الشركاتِ والمؤسساتِ بتطبيقِ القوانينِ البيئيةِ، وعلى فعاليةِ الرقابةِ الحكوميةِ في رصدِ وتطبيقِ هذه القوانينِ لضمانِ حمايةِ البيئةِ على المدى الطويل.

الفرع الثاني: تبني تقنيات بيئية صديقة

يُعتبرُ تبنيُ التقنياتِ البيئيةِ الصديقةِ من الإجراءاتِ الأساسيةِ التي تساعدُ الشركاتَ على تحقيقِ المسؤوليةِ البيئيةِ والاستدامةِ في عملياتِها. تقنياتُ الطاقةِ المتجددةِ مثلَ الطاقةِ الشمسيةِ وطاقةِ الرياحِ، وكذلكَ تقنياتُ تحسينِ كفاءةِ استهلاكِ الطاقةِ، تُعدُّ من أبرزِ الحلولِ التي تساهمُ في تقليلِ التأثيراتِ السلبيةِ للأنشطةِ الصناعيةِ على البيئةِ. هذا التوجهُ

نحوَ التقنياتِ الصديقةِ للبيئةِ يسهمُ بشكلٍ كبيرٍ في الحدِّ من انبعاثاتِ الغازاتِ الدفيئةِ، والتي تُعتبرُ أحدَ العواملِ الرئيسةِ التي تسهمُ في التغيراتِ المناخيةِ[35].

عندَ تبني الشركاتِ لتقنياتٍ صديقةٍ للبيئةِ، فإنها تُساهمُ في استخدامِ الموارِدِ الطبيعيةِ بشكلٍ أكثرَ كفاءةٍ، مما يقللُ من التكاليفِ التشغيليةِ ويحسنُ من أدائها البيئي. على سبيل المثالِ، يمكنُ للشركاتِ في قطاعِ التصنيعِ استخدامُ تقنياتٍ متطورةٍ لترشيدِ استهلاكِ المياهِ والطاقةِ، مما يساعدُ في تقليلِ النفاياتِ واستخدامِ الموادِّ القابلةِ لإعادةِ التدويرِ. كما أنَّ تقنياتِ التحولِ إلى الطاقةِ المتجددةِ توفرُ للشركاتِ مصدرًا غيرَ ملوثٍ للطاقةِ يُسهمُ في تقليلِ الاعتمادِ على الوقودِ الأحفوريّ، مما يقللُ من انبعاثاتِ الكربونِ ويعززُ من الاستدامةِ البيئيةِ على المدى الطويل[36].

من التقنياتِ البيئيةِ الأخرى التي يمكنُ أن تتبناها الشركاتُ هي تقنياتُ إدارةِ النفاياتِ التي تركزُ على إعادةِ التدويرِ والتقليلِ من حجمِ النفاياتِ المرسلةِ إلى المكباتِ. من خلالِ استخدامِ تقنياتِ إعادةِ التدويرِ المتقدمةِ، يُمكنُ للشركاتِ تحويلُ النفاياتِ إلى موادَّ قابلةٍ للاستخدامِ مجددًا في عملياتِها الإنتاجيةِ، مما يُقللُ من الضغطِ على الموارِدِ الطبيعيةِ ويحدُّ من التأثيراتِ السلبيةِ على البيئةِ.

الفرع الثالث: إجراء تقييم الأثر البيئي

تُعتبرُ عمليةُ تقييمِ الأثرِ البيئيّ من الأدواتِ الحيويةِ التي تساعدُ الشركاتَ والحكوماتِ على فهمِ الآثارِ البيئيةِ المترتبةِ على الأنشطةِ الاقتصاديةِ المختلفةِ قبلَ اتخاذِ القراراتِ النهائيةِ بشأنِ تنفيذِ هذه الأنشطةِ. يتمُّ من خلالِ تقييمِ الأثرِ البيئيّ دراسةُ التأثيراتِ المحتملةِ للمشاريعِ أو الأنشطةِ على البيئةِ، بما في ذلكَ تأثيراتِها على الهواءِ والماءِ والتربةِ والنظمِ البيئيةِ الأخرى. يهدفُ هذا التقييمُ إلى تحديدِ الآثارِ السلبيةِ المحتملةِ واتخاذِ الإجراءاتِ اللازمةِ للتخفيفِ منها قبلَ تنفيذِ المشروعِ[37].

تشملُ عمليةُ تقييمِ الأثرِ البيئيّ تحديدَ كافةِ العواملِ التي يمكنُ أن تتأثرَ بالأنشطةِ المقترحةِ، مثلَ التغيراتِ في استخدامِ الأراضي، التأثيراتِ على التنوعِ البيولوجيّ، وانبعاثاتِ الملوثاتِ، وأثرِ المشروعِ على صحةِ الإنسانِ والمجتمعِ. بعدَ جمعِ البياناتِ وتحليلِها، يُقدّمُ فريقُ التقييمِ تقريرًا يُفصّلُ فيه الآثارَ البيئيةَ المحتملةَ للمشروعِ ويُوصي بالإجراءاتِ التي يجبُ اتخاذُها للتقليلِ من هذه الآثارِ. وعادةً ما يتضمنُ هذا التقييمُ تحديدَ البدائلِ المتاحةِ التي قد تُسهمُ في تقليلِ التأثيراتِ البيئيةِ السلبيةِ مع الحفاظِ على تحقيقِ الأهدافِ الاقتصاديةِ والتجاريةِ للمشروعِ.

عندَ إجراءِ تقييمِ الأثرِ البيئيّ، يُطلبُ من الشركاتِ تقديمَ بياناتٍ دقيقةٍ وشاملةٍ حولَ طبيعةِ المشروعِ، والمواردِ التي سيتمُّ استخدامها، والنفاياتِ التي ستنتجُ عنها، وكيفيةَ إدارتها. يتمُّ أيضًا النظرُ في تأثيراتِ المشروعِ على المجتمعِ المحليّ من حيثِ تلوثِ الهواءِ والماءِ، وزيادةِ الضوضاءِ، وآثارِهِ الصحيةِ على السكانِ. كما تُؤخذُ بعينِ الاعتبارِ الآثارُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ المحتملةُ التي قد تنجمُ عن المشروعِ، سواء كانت إيجابيةً أو سلبيةً.

يُعتبرُ التقييمُ البيئيُّ خطوةً أساسيةً في عمليةِ اتخاذِ القرارِ، حيث يُساعدُ الشركاتِ في تجنبِ المشروعاتِ التي قد تُسببُ أضرارًا بيئيةً كبيرةً أو تؤدي إلى نتائجَ غيرِ متوقعةٍ تؤثرُ سلبًا في البيئةِ والمجتمعِ على المدى الطويلِ. على سبيلِ المثال، يمكنُ أن يكشفَ التقييمُ البيئيُّ عن أضرارٍ قد تترتبُ على إنشاءِ مصنعٍ في منطقةٍ غنيةٍ بالتنوعِ البيولوجيّ، مما يستدعي اتخاذَ إجراءاتٍ للحفاظِ على تلكَ البيئةِ أو تغييرِ مكانِ المشروعِ بالكامل. كما أنَّ التقييمَ يساعدُ في تحديدِ المخاطرِ البيئيةِ التي قد تواجهها الشركةُ في المستقبلِ نتيجةً لأنشطتها، وبالتالي يمكنها اتخاذُ خطواتٍ مسبقةٍ للحدِّ من هذه المخاطرِ[38].

بالإضافةِ إلى ذلك، يُسهمُ هذا التقييمُ في زيادةِ الوعيِ البيئيّ بين أصحابِ المصلحةِ المعنيين، سواء أكانوا موظفينَ، مستثمرين، أو أعضاءً في المجتمعاتِ المحليةِ. من خلالِ إجراءِ تقييمٍ شاملٍ للأثرِ البيئيّ، تتمكَّنُ الشركاتُ من بناءِ علاقةٍ أكثرَ شفافيةً مع جمهورِها وأصحابِ المصلحةِ، مما يعززُ من ثقةِ المجتمعِ في قدرةِ الشركةِ على إدارةِ المشاريعِ البيئيةِ بكفاءةٍ ومسؤوليةٍ. ويُعدُّ هذا عنصرًا هامًا في بناءِ سمعةٍ طيبةٍ للشركةِ، حيث يُظهرُ التزامَها بالحفاظِ على البيئةِ ويُعززُ من صورتِها كمؤسسةٍ مسؤولةٍ[39].

من ناحيةٍ أخرى، يعدُّ التقييمُ البيئيُّ أداةً أساسيةً لمتابعةِ الالتزامِ بالقوانينِ البيئيةِ المحليةِ والدوليةِ. يُساعدُ التقييمُ الشركاتَ على التأكدِ من أنَّ مشاريعَها لا تنتهكُ القوانينَ البيئيةَ الحاليةَ أو تُسهمُ في الإضرارِ بالنظمِ البيئيةِ الهامةِ. هذا التقييمُ يُعدُّ أحدَ الأدواتِ التي تساهمُ في تحفيزِ الشركاتِ على تبني ممارساتٍ بيئيةٍ أفضلٍ، بالإضافةِ إلى تسهيلِ إجراءِ تغييراتٍ مستمرةٍ في العملياتِ التي تضمنُ الامتثالَ للتشريعاتِ البيئيةِ الجديدة. يُعتبرُ التقييمُ البيئيُّ أداةً حيويةً لا غنى عنها في مسيرةِ الشركاتِ نحو الاستدامةِ البيئيةِ. فهو يُسهمُ في اتخاذِ قراراتٍ مدروسةٍ تؤثرُ بشكلٍ إيجابيٍ في البيئةِ والمجتمعِ، مما يُحسنُ من فعاليةِ العملياتِ ويقللُ من الأضرارِ البيئيةِ التي قد تنجمُ عن الأنشطةِ التجاريةِ والصناعيةِ.[40]

الخاتمة:

إنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلشَّرِكَاتِ عَنْ الضَّرَرِ البِيئِيّ هِيَ قَضِيَّةٌ حَيَوِيَّةٌ فِي العَصْرِ الحَاضِرِ، حَيْثُ تَشْهَدُ البِيئَةُ تَحَدِّيَاتٍ خَطِيرَةً نَتِيجَةَ الأَنْشِطَةِ البَشَرِيَّةِ. وَيُعْتَبَرُ التَّفَاعُلُ بَيْنَ الأَنْشِطَة الاقْتِصَادِيَّةِ وَحِمَايَةِ البِيئَةِ مِنْ أَهَمّ القَضَايَا الَّتِي تَتَطَلَّبُ اهْتِمَامًا بَالِغًا مِنْ جَمِيعِ الأَطْرَافِ ٱلْمَعْنِيَّةِ. فِي هَذَا البَحْثِ، تَمَّ التَّرْكِيزُ عَلَى مَفْهُومِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ لِلشَّرِكَاتِ وَتَحْدِيدِ كَيْفِيَّةِ تَأْثِيرِ هَذِهِ المسؤولِيَّةِ فِي تَقْلِيلِ الأَضْرَارِ البِيئِيَّةِ النَّاتِجَةِ عَنْ الأَنْشِطَةِ الصِّنَاعِيَّةِ وَالتِّجَارِيَّةِ. وَقَدْ تَمَّ تَنَاوُلُ المَوْضُوعِ مِنْ جَوَانِبَ مُتَعَدِّدَةٍ، مِثْلَ آلِيَّاتِ تَنْفِيذِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ، وَعَلَاقَتِهَا بِتَقْلِيلِ التَّلَوُّثِ، وَتَطْوِيرِ استِرَاتِيجِيَّاتٍ اقْتِصَادِيَّةٍ مُسْتَدَامَةٍ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَحْدِيدِ الدَّوْرِ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ تَلْعَبَهُ الشَّرِكَاتُ فِي تَحْسِينِ الشُّرُوطِ البِيئِيَّةِ.

لَقَدْ أَظْهَرَتِ النَّتَائِجُ أَنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلشَّرِكَاتِ لَيْسَتْ مَجَرَّدَ تَزَامٍ أَخْلَاقِيٍّ، بَلْ هِيَ أَدَاةٌ اسْتِرَاتِيجِيَّةٌ يُمْكِنُ أَنْ تُسَاهِمَ فِي تَحْسِينِ الصُّورَةِ العَامَّةِ لِلشَّرِكَةِ وَتَعْزِيزِ سُمْعَتِهَا فِي السُّوقِ. مِنْ خِلَالِ تَبَنِّي الشَّرِكَاتِ لِلمُمَارَسَاتِ البِيئِيَّةِ المُسْتَدَامَةِ، لَا تَسَاهِمُ فِي تَحْسِينِ البِيئَةِ فَحَسْبُ، بَلْ يُمْكِنُهَا أَيْضًا أَنْ تَحْقِقَ مَكَاسِبَ اقْتِصَادِيَّةً مِنْ خِلَالِ خَفْضِ التَّكَالِيفِ المُتَعَلِّقَةِ بِالِاسْتِهْلَاكِ غَيْرِ الفَعَّالِ لِلْمَوَارِدِ، وَالِامْتِثَالِ لِلمَعَايِيرِ البِيئِيَّةِ، وَفَتْحِ أَسْوَاقٍ جَدِيدَةٍ لِلمَشْرُوعَاتِ الخَضْرَاءِ. كَمَا أَنَّ تَطْبِيقَ هَذِهِ المُمَارَسَاتِ يَتَطَلَّبُ وُجُودَ إِطَارٍ قَانُونِيٍّ فَعَّالٍ وَرَقَابَةٍ مِنْ الجِهَاتِ ٱلْمُخْتَصَّةِ لِضَمَانِ التِّزَامِ الشَّرِكَاتِ بِمَسْؤُولِيَّاتِهَا.

مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، كَشَفَتْ نَتَائِجُ البَحْثِ عَنْ أَهَمِّيَّةِ دَوْرِ الحُكُومَاتِ فِي تَنْظِيمِ وَتَشْجِيعِ الشَّرِكَاتِ عَلَى الِالتِّزَامِ بِالمَعَايِيرِ البِيئِيَّةِ مِنْ خِلَالِ وَضْعِ قَوَانِينٍ وَتَشْرِيعَاتٍ صَارِمَةٍ. وَفِي هَذَا السِّيَاقِ، يَلْعَبُ التَّعَاوُنُ بَيْنَ القِطَاعَيْنِ العَامّ وَالخَاصّ دَوْرًا حَيَوِيًّا فِي ضَمَانِ فَعَّالِيَّةِ التَّدَابِيرِ البِيئِيَّةِ ٱلْمُتَّخَذَةِ. كَمَا أَنَّ تَكْمِيلُ العَمَلِ بَيْنَ الحُكُومَاتِ، وَالْمُنَظَّمَاتِ غَيْرِ الحُكُومِيَّةِ، وَالشَّرِكَاتِ يُسَاعِدُ فِي تَعْزِيزِ مَبَادِئِ الاسْتِدَامَةِ البِيئِيَّةِ وَتَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ.

التَّوْصِيَاتُ وَالْاِقْتِرَاحَاتُ:

1 تَعْزِيزُ التَّشْرِيعَاتِ البِيئِيَّةِ: يَجِبُ عَلَى الحُكُومَاتِ سَنُّ قَوَانِينِ وَتَشْرِيعَاتٍ مُلْزِمَةٍ لِضَمَانِ أَنْ تَتَزَامَنَ الشَّرِكَاتُ مَعَ مُمَارَسَاتٍ بِيئِيَّةٍ مُسْتَدَامَةٍ. وَيَجِبُ فَرْضُ عُقُوبَاتٍ عَلَى الشَّرِكَاتِ الَّتِي تُهْمِلُ مَسْؤُولِيَّاتِهَا البِيئِيَّةِ.

2 تَشْجِيعُ الشَّرِكَاتِ عَلَى الاسْتِثْمَارِ فِي تَقْنِيَّاتٍ صَدِيقَةٍ لِلبِيئَةِ: مِنْ المُمْكِنِ تَحْفِيزُ الشَّرِكَاتِ عَلَى اسْتِخْدَامِ تَقْنِيَّاتٍ أَقَلّ تَلَوُّثًا، سَوَاءً مِنْ خِلَالِ الدَّعْمِ المَالِيّ أَوْ مِنْ خِلَالِ تَقْدِيمِ حَوافِزِ ضَرِيبِيَّةٍ لِتَشْجِيعِ الإِبْتِكَارِ فِي مَجَالِ التَّكْنُولُوجْيَا الخَضْرَاءِ.

3 رَفْعُ وِعْيٍ بِيئِيّ: يَنْبَغِي زِيَادَةُ الوِعْيِ لَدَى الشَّرِكَاتِ وَأَفْرَادِ المجْتَمَعِ حَوْلَ أَهَمِّيَّةِ حِفَاظِ البِيئَةِ مِنْ خِلَالِ بَرَامِجَ تَدْرِيبِيَّةٍ وَوَرَشٍ عَمَلِيَّةٍ، فَضْلًا عَنْ التَّعَاوُنِ مَعَ المَنَظَّمَاتِ البِيئِيَّةِ ٱلْمَحَلِّيَّةِ وَالدَّوْلِيَّةِ.

4 التَّعَاوُنُ بَيْنَ القِطَاعَيْنِ العَامّ وَالخَاصّ: يَنْبَغِي تَعْزِيزُ التَّعَاوُنِ بَيْنَ الحُكُومَةِ وَالشَّرِكَاتِ مِنْ خِلَالِ شَرَاكَاتٍ تَفِي بِتَطْوِيرِ استِرَاتِيجِيَّاتٍ بِيئِيَّةٍ فَعَّالَةٍ، عَلَى أَنْ تَتَضَمَّنَ هَذِهِ الشَّرَاكَاتِ جُهُودًا مُشْتَرَكَةً لِتَطْبِيقِ المَبَادِئِ البِيئِيَّةِ فِي السِّيَاسَاتِ العَامَّةِ.

5 تَبَنِّي استِرَاتِيجِيَّاتٍ بِيئِيَّةٍ مُرُونَةٍ: عَلَى الشَّرِكَاتِ تَبَنِّي استِرَاتِيجِيَّاتٍ بِيئِيَّةٍ مُرُونَةٍ وَمُتَطَوِّرَةٍ، يُمْكِنُ تَعْدِيلُهَا وَتَكَيُّفُهَا مَعَ التَّغْيِيرَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ فِي ٱلْأَسْوَاقِ، مِمَّا يَضْمَنُ اسْتِدَامَةَ مُمَارَسَاتِهَا البِيئِيَّةِ عَلَى المَدَى الطَّوِيلِ.

6 تَشْجِيعُ الشَّفَافِيَّةِ وَالإِفْصَاحِ البِيئِيّ: مِنَ المُهِمّ أَنْ تَقُومَ الشَّرِكَاتُ بِالكَشْفِ عَنْ تَأْثِيرَاتِهَا البِيئِيَّةِ فِي تَقَارِيرِهَا السَّنَوِيَّةِ بِشَكْلٍ دَوْرِيّ وَشَفَّافٍ. هَذِهِ الشَّفَافِيَّةُ يُمْكِنُ أَنْ تُسَاهِمَ فِي رَفْعِ مِسْتَوَى الثِّقَةِ بَيْنَ الشَّرِكَةِ وَجُمْهُورِهَا وَتُسَهِّلَ رَقَابَةَ الجِهَاتِ ٱلْمَعْنِيَّةِ.

7 الاستِثْمَارُ فِي البَحْثِ وَالتَّطْوِيرِ البِيئِيّ: يَجِبُ عَلَى الشَّرِكَاتِ الاستِثْمَارِ فِي البَحْثِ وَالتَّطْوِيرِ لِتَطْوِيرِ حُلُولٍ بِيئِيَّةٍ مُبْتَكَرَةٍ وَفَعَّالَةٍ. البَحْثُ فِي تَقْنِيَّاتٍ جَدِيدَةٍ يُمْكِنُ أَنْ يُسَاعِدَ الشَّرِكَاتِ فِي تَقْلِيلِ التَّأْثِيرَاتِ السَّلْبِيَّةِ عَلَى البِيئَةِ وَيُعَزِّزُ استِدَامَتَهَا.

النَّتَائِجُ ٱلْمُتَوَقَّعَةُ مِنْ هَذِهِ التَّوْصِيَاتِ:

- تَعْزِيزُ التَّعَاوُنِ بَيْنَ الحُكُومَاتِ وَالشَّرِكَاتِ، مِمَّا يُسَاعِدُ فِي بِنَاءِ بِيئَةٍ اقْتِصَادِيَّةٍ مُسْتَدَامَةٍ تَحْقِّقُ مَصَالِحَ الجَمِيعِ.

- تَحْفِيزُ الشَّرِكَاتِ عَلَى اتِّخَاذِ إِجْرَاءَاتٍ بِيئِيَّةٍ مَسْؤُولَةٍ مِنْ خِلَالِ تَحْسِينِ سُمْعَتِهَا العَامَّةِ وَجَذْبِ اسْتِثْمَارَاتٍ جَدِيدَةٍ.
- زِيَادَةُ اسْتِخْدَامِ ٱلتِّقْنِيَّاتِ الخَضْرَاءِ مِمَّا يُسَاهِمُ فِي تَقْلِيلِ التَّلَوُّثِ وَالْحَدِّ مِنْ استِهْلَاكِ ٱلْمَوَارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ.
- إِنْشَاءُ بِيئَةٍ قَانُونِيَّةٍ مُرُونَةٍ تُحَفِّزُ الشَّرِكَاتِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي بَرَامِجِ المسؤولِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَتُعَزِّزُ استِدَامَتَهَا البِيئِيَّةِ.
- التَّأْثِيرُ الإِيجَابِيُّ عَلَى ٱلْمُجْتَمَعَاتِ ٱلْمَحَلِّيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَحْسِينِ ٱلظُّرُوفِ البِيئِيَّةِ وَالصِّحِّيَّةِ نَتِيجَةً لِتَقْلِيلِ التَّلَوُّثِ وَتَنْظِيمِ ٱلْأَنْشِطَةِ الاقْتِصَادِيَّةِ.

فِي ٱلْخِتَامِ، إِنَّ المسؤولِيَّةَ الاجْتِمَاعِيَّةَ لِلشَّرِكَاتِ عَنْ الضَّرَرِ البِيئِيّ لَيْسَتْ مَجَرَّدَ قَضِيَّةٍ أَخْلَاقِيَّةٍ بَلْ هِيَ عُنصُرٌ أَسَاسِيٌّ فِي تَطَوُّرِ الشَّرِكَاتِ ٱلْحَدِيثَةِ وَنَجَاحِهَا عَلَى المَدَى ٱلطَّوِيلِ. مِنْ خِلَالِ تَبَنِّي مُمَارَسَاتٍ بِيئِيَّةٍ مُسْتَدَامَةٍ، يُمْكِنُ لِلشَّرِكَاتِ أَنْ تُسَاهِمَ فِي بِنَاءِ مُسْتَقْبَلٍ أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ اسْتِدَامَةً لِلْأَجْيَالِ القَادِمَةِ. وَمِنْ هَذَا ٱلْمُنطَلَقِ، يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ ٱلْأَطْرَافِ ٱلْمَعْنِيَّةِ مِنْ شَرِكَاتٍ، حُكُومَاتٍ، وَمُنَظَّمَاتٍ بِيئِيَّةٍ أَنْ تَعْمَلَ مَعًا لِتَطْوِيرِ استِرَاتِيجِيَّاتٍ فَعَّالَةٍ تُضْمِنُ حِفَاظَ البِيئَةِ وَتَحْقِيقِ ٱلتَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ فِي نَفْسِ الوَقْتِ.

الهوامش:

[1] منظمة السلام الأخضر (Greenpeace)، كيف تساهم الشركات في خفض التلوث البيئي، 30 سبتمبر 2021، https://www.greenpeace.org/corporate-responsibility-environment ، تاريخ التصفح: 9 ديسمبر 2024.

[2] عبد الله بن حمد المطيري، المسؤولية البيئية في المسؤولية الاجتماعية للشركات، دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2017، ص. 150.

[3] فاطمة بنت سعيد الحربي، تطبيقات المسؤولية الاجتماعية البيئية في الشركات السعودية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2019، ص. 95.

[4] سعيد بن علي آل خليفة، المسؤولية الاجتماعية للشركات: الأسس والممارسات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار الثقافة، القاهرة، 2019، ص. 78.

[5] عبد الله بن حسن النجار، المسؤولية البيئية في إطار المسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، عمان، 2017، ص. 62.

[6] منظمة الأمم المتحدة، دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في الحفاظ على البيئة، 25 يناير 2021، https://www.un.org/ar/socialresponsibility-corporate-environment ، تاريخ التصفح: 6 فيفري 2025.

[7] مرجع نفسه، ص123.

[8] محمد عبد الله الزهراني، المسؤولية الاجتماعية للشركات: التأثيرات على البيئة والمجتمع، الطبعة الأولى، دار النشر العلمي، دبي، 2021، ص. 90.

[9] أحمد يوسف الزهراني، إدارة البيئة في سياق المسؤولية الاجتماعية للشركات، الطبعة الثانية، دار الحازم، بيروت، 2020، ص. 140.

[10] مرجع نفسه، ص 45.

[11] سالم بن ناصر الغامدي، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأثرها على البيئة، مجلة البيئة والتنمية، مؤسسة البيئة للبحوث، المجلد 15، العدد 2، 2018، ص. 45.

[12] حصة بنت عبد الله الهاجري، المسؤولية الاجتماعية وتأثيراتها على حماية البيئة، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، 2020، ص. 72.

[13]علي بن محمد السيف، دور الشركات الكبرى في حماية البيئة من خلال المسؤولية الاجتماعية، دكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 2018، ص. 120.

[14] فهد بن مبارك العتيبي، المسؤولية الاجتماعية في مواجهة التحديات البيئية، مجلة الشؤون البيئية، هيئة البيئة الإماراتية، المجلد 13، العدد 3، 2021، ص. 15.

[15] مرجع نفسه، ص 17.

[16] مرجع نفسه، ص 18.

[17] أحمد يوسف الزهراني، إدارة البيئة في سياق المسؤولية الاجتماعية للشركات، الطبعة الثانية، دار الحازم، بيروت، 2020، ص 125.

[18] محمد عبد الله الزهراني، مرجع سابق، ص99.

[19] علي بن محمد السيف، دور الشركات الكبرى في حماية البيئة من خلال المسؤولية الاجتماعية، دكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 2018، ص. 100.

[20] سالم بن ناصر الغامدي، مرجع سابق، ص48.

[21] منظمة السلام الأخضر (Greenpeace)، مرجع سابق.

[22] فاطمة بنت سعيد الحربي، مرجع سابق، ص85.

[23]علي بن محمد السيف، مرجع سابق، ص110.

[24] الهيئة العامة للبيئة، الاستدامة البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات، 15 ديسمبر 2020، https://www.environment.gov.kw/sustainability/social-responsibility ، تاريخ التصفح: 9 جانفي 2025.

[25] علي بن محمد السيف، مرجع سابق، ص115.

[26] عبد الله بن حسن النجار، مرجع سابق، ص44.

[27] منظمة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

[28] علي بن محمد السيف، دور الشركات الكبرى في حماية البيئة من خلال المسؤولية الاجتماعية، دكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 2018، ص.115.

[29] فاطمة بنت سعيد الحربي، مرجع سابق، ص88.

[30] علي بن محمد السيف، مرجع سابق، ص101.

[31] عبد الرحمن بن سعيد البقمي، التقنيات البيئية في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة الاقتصاد والبيئة، جامعة الملك سعود، المجلد 10، العدد 1، 2020، ص. 34.

[32]علي بن محمد السيف، مرجع سابق، ص115.

[33] منظمة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

[34]عبد الله بن حسن النجار، مرجع نفسه، ص65.

[35] فاطمة بنت سعيد الحربي، مرجع سابق، ص90.

[36] عبد الله بن حسن النجار، مرجع سابق، ص37.

[37] ، المعهد الدولي للدراسات البيئية، مرجع سابق.

[38] مرجع نفسه، ص 12.

[39] نورة بنت فهد السبيعي، الشفافية والمساءلة في المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة المساءلة البيئية، الجمعية السعودية للمسؤولية الاجتماعية، المجلد 7، العدد 4، 2019، ص. 90.

[40] مرجع نفسه، ص75.